

# وُسسس لمستقبل أفضل

يتوق للتغيير والنمو بكل عنفوان وقوة.. كما تعقد اللجنة عدداً من اللقاءات والأنشطة والفعاليات خلال الفترة المقبلة من الأيام المتبقية من الفترة الدستورية لهذه العملية وبما يمكن من حشد جهود ومشاركات أكبر وأكثر فاعلية وإيجابية مع هذا الحدث الذي سيكون له الأثر الواضح والجلي في ازدهار الوطن وتحقيق أمني وتطلعات المواطنين..

## صنعاء - بليغ الخطاب



**سياسيون: التعديلات ستحدث تحولاً كبيراً.. وستساهم في تأسيس اليمن جديد**

**إضافة مواد دستورية تضع مستوى علمياً معيناً لعضو البرلمان.. وفرض الرقابة على الجهاز المركزي للمحاسبة**

الحياة السياسية، وكذا إتاحة فرصة تمثيل للمرأة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الكوتا النسائية. وأشارت المشاركات إلى إلزام الأحزاب والتنظيمات السياسية باعتماد نظام الكوتا من خلال اعتماد حصة محددة في قائمة مرشحي الأحزاب والتنظيمات السياسية للانتخابات سواء أكانت نيابية أو محلية.

وطالبين بضرورة أن تعمل كافة هيئات الدولة والمجتمع على دعم المرأة وخاصة مشاركتها في الهيئات التنفيذية وبما يكفل إسهامها في بناء المجتمع وتقدمه ورقيه، إضافة إلى أن المجال مفتوح للمنافسة ومن ينجح يمثل الجميع ويتوجب على الدولة والمجتمع العمل على رفع مستوى الوعي لدى المرأة لممارسة حقوقها في التمثيل أسوة بما هو معمول به في بعض الدول العربية والإسلامية التي تطبق نظام الكوتا وتحدد لها نسبة معينة وهي تجارب أثبتت نجاحها.

وأعربن عن تطلعهن في وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في جميع التكوينات الوظيفية والتمثيلية وحتى تتمكن المرأة من تقديم الخدمات للناس مثلها مثل الرجل.

### تحجب الأزواجية..

كما دعا المشاركون إلى تجنب الأزواجية التي يمكن أن تحدثها بعض المواد الجديدة وبما يضمن التنسيق والتكامل مع الهيئات والأجهزة الرقابية الأخرى في مواجهة الفساد. وفيما يتعلق بالمادة الخاصة بتحديد فترات الرئاسة أكد المشاركون أن الفترات ليست مهمة وإنما المهم هو أن الرئيس ينتخب مباشرة من قبل الشعب وأن يكون الحرص بهدف تعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

وطالب المشاركون بضرورة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بحيث يتم إشراك كافة منظمات المجتمع المدني وكافة الفئات الاجتماعية بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة وبما يمكن من إتاحة فرص متساوية في الانتخابات القادمة لكافة الفئات الاجتماعية.

وأشار المشاركون في اللقاء إلى ضرورة أن تتواصل اللقاءات في كافة محافظات الجمهورية مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والمهتمين بالشأن الدستوري والقانوني للاستماع لأرائهم واقتراحاتهم للاستفادة منها عند صياغة مشروع التعديلات.

### تواصل..

وستواصل اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، من خلال اللجان المنبثقة عنها تنظيم وعقد الفعاليات الخاصة وفقاً لخطة عملها وبرنامجهما الزمني للاستماع للآراء وتلقي أية ملاحظات من المهتمين بالشأن الدستوري والقانوني وذلك خلال المدة المحددة في برنامجهما.

**حمير الأحمر: هناك سلسلة من الحوارات واللقاءات على مدى الفترة القادمة لإثراء التعديلات**

**تطلعات نسوية في وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في جميع التكوينات**

### قلق نسوي..

وفي البند المتعلق بإضافة ٤٤ مقعداً للمرأة في البرلمان، فقد عكست تعليقات المشاركون قلق النساء من أن يتم اختزال الكوتا النسائية التي تتيح لهن حق المشاركة في كافة الهيئات ومؤسسات الدولة بنسبة ١٥٪ بدلا من ٤٤ مقعداً التي تم إضافتها للبرلمان، كما عكس مخاوف النساء من أن تكون المرأة تستخدم كورقة بديلة للمعارضة حالياً قد ينتهي دورها بتأجيل إعطائها الـ ٤٤ مقعداً برلمانياً إلى دورة انتخابية قادمة.

وشددت عدد من المشاركات في اللقاءات على ضرورة أن يكون هناك إيمان وقناعة في التطبيق لنظام الكوتا في هذه المرحلة بحيث لا يتم التأجيل للمرحلة القادمة وحتى يكون هناك مساواة بين الرجل والمرأة في عملية صنع القرار في

انتخاب أعضاء الشورى من المجالس المحلية واقرحت انتخابهم من الشعب وتوزيع حصص المحافظات حسب الكثافة السكانية وليس كما هو محدد بخمسة أعضاء لكل محافظة.

وطالب المشاركون بتحديد الظروف التي يجوز فيها للرئيس الجمهورية حل مجلس الأمة وعدم تركها كما وردت في المادة ١٠١ التي تنص على جواز حل رئيس الجمهورية لمجلس الأمة عند الضرورة، معتبرين مصطلح الضرورة فضفاضا وقابل أكثر من تأويل.

وفي نص المادة ١٣٩ الخاصة بإحالة رئيس الوزراء ونوابه والوزراء إلى التحقيق من قبل رئيس الجمهورية أو يطلب من ثلثي أعضاء مجلس النواب، دعا المشاركون إلى تعديل المادة المقترحة كونها تعزز ثقافة الفساد لدى المسؤولين والوزراء وتشريع نص دستوري يمكن من التحقيق ومحاكمة كبار مسؤولي الدولة.

وحول مجلس الأمة رأى بعض المشاركين أن التعديل مناسب في حين رأى البعض الآخر أن نظام الغرفتين سيعدل عمل مجلس النواب وسيعمل على منح الشورى صلاحيات هي حصراً على المنتخبين من الشعب فقط في حين أن أعضاء في الشورى سيتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية والبقية تنتخبهم المجالس المحلية.

وحظيت المادة ١١٢ الخاصة بمدد الرئاسة لرئيس الجمهورية والتي ألغيت الفترتين التي حددها النص السابق بنقاش واسع بين مؤيد ومعارض ومقترح لنصوص جديدة، حيث دعا بعض المشاركين إلى اعتماد المادة كما هي، في حين دعا آخرون إلى الإبقاء على المادة وتحديدها بفترتين وآخرون بثلاث فترات.

### إضافة

السهم عبدالله- الهيئة الوطنية لمساندة وصول المرأة للبرلمان

اضافة مادة دستورية - تعطي المرأة نسبة ١٥ ٪ من المقاعد بدلا من إعطائها ٤٤ مقعدا وإعاقها من بقية مؤسسات الدولة.

### تعديلات ضرورية..

الدكتور علي الغفاري رئيس مركز الدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية: التعديلات الدستورية ضرورية جدا في هذا الوقت بالذات، وهي بحاجة إلى دراسة وتقصى من المجتمع وخاصة الأحزاب السياسية والقوى الوطنية على مستوى الوطن، بما يؤدي إلى المشاركة الشعبية.. ونأمل من النقاشات الجارية أن تؤدي إلى مزيد من البناء الثوري والبناء الديمقراطي الذي تحتاجه اليمن ويحتاجه المواطن اليمني.

### شقائق

أمل الباشا -رئيسة منتدى الشقائق:

ينبغي أن تتم التعديلات الدستورية وفقا لتوافق سياسي تلتزم كل الأحزاب بها،..فإقصاء المرأة من طرح رؤاها أثناء الاعساد، يكشف عدم جدية إعطائها حقها بالمشاركة. فالدستور ليس قرآناً، لكنه أقدس وثيقة لتنظيم شؤون البلد،..كما ويجب أن تتعاطى معنا الوثيقة كمواطنات، نحن مواطنات، بلقاء هذه المادة، كونها زائدة لا معنى لها.

### استقرار

فتحية عبدالله- نائبة رئيسة اتحاد نساء اليمن:

اتمسك بنظام الكوتا وضرورة تحديد الآلية التي سيتم على ضوئها انتخاب ٤٤ امرأة.. وترفض تحديد امراتين لكل محافظة وطالبت بتوزيع المقاعد حسب الكثافة السكانية.. وندعو إلى أن تؤمن التعديلات استقرارا دستوريا لا يقلل فترته عن ٢٥ عاماً وعدم تحويل الدستور إلى قانون تصيغه السلطة التنفيذية كلما ارادت.

### أهم من التشريعات..

الأخ علي عبدالله أبو حليقة - عضو مجلس النواب رئيس اللجنة الدستورية: «الدستور هو فوق القوانين وأي تعديل دستوري في أي مجتمع يأتي وفقاً للنشاط الاجتماعي والتوسع والتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.. ونحن في هذا الإطار لا بد أن نعطي زخماً للتعديلات التي نحن أمامها ولأن اللجنة الخاصة بإجراء التعديلات الدستورية أن تدعو كافة الفعاليات السياسية من أحزاب وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني وغيرها من الفعاليات السياسية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية من أجل إثراء هذه التعديلات والأخذ بأرائهم والاستماع إلى التحليلات والرؤى السياسية المختلفة لهذه الفعاليات، وأعتقد أن هذه الخطوة متقدمة ولم يسبق اتباعها في أية دولة عربية على الأقل أن تنجح هذا المنهج فيما يتعلق بالمشاركة والأخذ بآراء مختلف الفعاليات السياسية، ونأمل أن تخرج اللقاءات بملاحظات وأفكار نستعملها أيضاً لإحداث تغيير جوهري في التعديلات حتى نستطيع أن نصل للعملية السياسية تصلياً دستورياً يتفق مع نهجنا الديمقراطي».



### مهمة جداً

عضو مجلس النواب مقرر لجنة الشئون الدستورية الأخت سنان العبي « بعد الاستئناس بآراء كل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والدكاترة والإعلاميين، ستخرج التعديلات إلى حيز الوجود بما يخدم الصلحة العليا للوطن وليس خدمة لشخصية معينة، لذلك فإن هذه التعديلات الدستورية، مهمة جداً خاصة ما يتعلق بوجود المرأة في المجالس التشريعية، وقضية الحكم المحلي واسع الصلاحيات الذي نتمنى أن يتطور أكثر».



### تعديلات اقتصادية..

الأخ عبده بشر - عضو مجلس النواب: نحن بحاجة إلى أن يشارك الجميع في هذه التعديلات - من وجهة نظري - أنها تشريعات مقدمة، من النظام البرلماني إلى الرئاسي ومن المركزية إلى اللامركزية، وطمعاً التعديلات الدستورية وما زالت مشروعا ويجب أن يشارك كل فرد من أفراد الشعب بأرائه حولها وليس فقط الشريحة المثقفة أو المتعلمة، والشئ الأخر بالنسبة للتعديلات الدستورية فإنه سيصوت عليها مجلس النواب ومن ثم تعرض على الشعب للاستفتاء العام.



### وقفة جادة..

النائب الدكتور عبد الهادي دغيش: هناك قضايا تحتاج إلى وقفة جادة أمامها واستشعار أهمية إجراء إصلاح دستوري يعمل على رقي اليمن لخمس سنوات قادمة، فالدستور هو العقد الاجتماعي الذي ينظم علاقة الناس بعضهم بعض، وبالتالي يجب أن تسهم كافة مكونات الطف السياسية والاجتماعي في مناقشة أي تعديلات... لذلك فإن الإصغاء والاستماع لآراء الناس وتنظيم جلسات استماع ومناقشة حول مشروع التعديلات الدستورية شيء مهم وطيب، لكن يجب ألا نشعر بأننا تحت ضغط الوقت، فهناك تطورات حصلت في البلد ويجب أن يواكب الدستور هذه التطورات».



### تمحيص التشريعات..

الأخ محمد الكمبر رئيس اللجنة الفنية المساعدة للجنة الخاصة بالتعديلات الدستورية بمجلس النواب: هناك توجهات في إطار التعديلات الدستورية فيما يخص تطوير النظام السياسي وحماية المال العام على أن يكون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جهازاً مستقلاً عن أية جهة، وليس كما هو حالياً يتبع السلطة التنفيذية وهي خطوة ممتازة لحماية المال العام وتفصيل دور الجهاز، والتي سبق وأن اقترحها رئيس الجمهورية على أن تبدأ منذ إقرار التعديلات الدستورية الحالية.. كما أن مشروع التعديلات الدستورية، سيعمل على تطوير النظام التشريعي في اليمن.

## التعديلات الدستورية في نظر الشباب

تنظم محكمة الشباب التابعة للمركز الوطني الثقافي للشباب بمحافظة تعز اليوم الاثنين ندوة حوارية حول «التعديلات الدستورية من وجهة نظر شبابية» تهدف اشراك الشباب في الحراك المجتمعي الحاصل حول مناقشة التعديلات في مجلس النواب باعتبار الشباب بناة المستقبل ومن سيوكل لهم مهمة الريادة القادمة.. إلى جانب تعميق روح المشاركة والشراكة بين الشباب والجهات المعنية الأخرى وتعريفهم بقضايا وطنهم والحراك الجاري..

وقال الأخ عبدالله عبدالإله سلام مدير المركز: إن الندوة تعقد بالتعاون مع فرع المؤتمر بالمحافظة ومؤسسة العدالة للمحاماة والتدريب... وتدار على ثلاثة اتجاهات حزبية ونيابية وقانونية ومن البرلمان الأخ علي الورقي عضو المجلس والدكتور منصور الواسعي استاذ القانون بكلية الحقوق جامعة تعز.. ويشارك في الندوة قانونيون وأكاديميون مهتمون وقيادات شبابية.



## تخابي للمؤتمر

وقال: إن الأوضاع الاقتصادية بحاجة إلى المزيد من المعالجات الجريئة كما أن ما يحصل عليه العاملون بالكاك يكفي لتلبية متطلبات الأسر الأساسية. وأضاف: اعتقد أن ما يترتب على هذه الاشياء خارجة على إرادته ولكننا نطالبه أن يضع حداً لأعمال التلاعب بالأسعار والاحتكارات التي يمارسها التجار الجشعون.

وقال جمال: لابد من وضع إجراءات صائبة تعمل على ضبط حركة السوق المحلي وإيقاف المتلاعبين بقوت الناس عند حدهم إضافة إلى إجراءات تساهم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. مشدداً على أهمية رفع مرتبات وأجور العاملين والموظفين بحيث تعينهم على توفير متطلبات العيش.

**سكن**  
> الأخ أنور السبياعي أشار إلى مشروع الصالح السكني والذي يجري تنفيذه في كافة المحافظات، ودعا المؤتمر إلى أن يعمل في برنامجه الانتخابي على التوسع في المشاريع السكنية خدمة لذوي الدخل المحدود، وأوضح أن أغلب مرتبات الموظفين تنذهب لسداد إيجارات المنازل.. مؤكداً بأن التوسع في المشاريع السكنية سيخفف من معاناة الكثيرين، وطالب المؤتمر ألا يغفل هذه المسألة الحساسة.

**زراعة**  
> ويطالب عبدالله محمد بإحداث تنمية زراعية كبيرة على مستوى اليمن، وأشار إلى أنه ينبغي على برنامج المؤتمر الانتخابي أن يضع من الإجراءات ما يحدث تنمية زراعية والتوسع في بناء السدود وتشجيع المزارعين على استثمار الأراضي الزراعية بما يعود بالخير والنفع عليهم وعلى الوطن وتقديم المساعدات والقروض لاستصلاح المناطق الزراعية وتوفير المعدات اللازمة.

# لا.. لمن يريد تمزيق الصف الوطني